

حصر أحكام مادة فقه القضاء + معلومات مهمة

- * حكم تعيين القضاء ؟ فرض كفاية
- * يلزم الامام أن ينصب قاضيا في كل إقليم.
- * يجب على الامام أن يرتب في كل إقليم من يتولى فصل الخصومات بين الناس.
- * يجب على الامام أن يختار الاصلح للمسلمين.
- * حكم أخذ الأجرة من الخصمين ؟
- بان لم يجعل لة شيء وليس لة مايكفية وقال للخصمين لا أقضي بينكما إلا بجعل (جازن)
- * حكم القضاء في المساجد ؟ لا يكره القضاء في الجامع
- * حكم اتخاذ القاضي الأبواب والحاجب؟
- لا يتخذ حاجبا ولا بوابا بلا عذر الا في غير مجلس الحكم

مايحرّم على القاضي

- يحرم أن يسار أحدهما أو يلقنة حجة أو يضيفه أو يعلمه كيف يدعي إلا أن يترك مايلزم نكرة في الدعوى كشرط عقد وسبب أرث.
- يحرم القضاء وهو غضبان كثير.
- يحرم القضاء وهو حاقن أو في شدة جوع أو شدة عطش أو شدة هم أو ملل أو كسل أو نعاس أو برد مؤلم أو حر مزعج ، لان ذلك يشغل تفكيره الذي يتوصل به الى الحق.
- ما الحكم أن حكم القاضي وهو بتلك الصفة؟ إن خالف ذلك وحكم في هذه الأحوال فأصاب الحق نفذ حكمة لموافقة الصواب.
- يحرم على الحاكم قبول الرشوة .
- يحرم على القاضي قبول هدية. الا إذا كانت الهدية ممن كان يهادية قبل ولايته.
- يسن للقاضي التنزلة عن الهدية فإن احس ان يقدمها بين يدي خصومة او فعلها حال الحكومة حرام أخذها لانها كالرشوة.

مايكره للقاضي

* يكره بيعة وشراوة إلا بوكيل لا يعرفه.

* متى لا ينفذ حكم القاضي؟

_ لا ينفذ حكمة لنفسه.

_ ولا لمن لا تقبل شهادته لة = والدة و ولدة و زوجته

_ ولا على عدوة كالشهادة.

• **حكم نقض حكم القاضي؟**

- لا **حكم صالح للقضاء إلا : ١** - ماخالف نص كتاب الله وسنة رسولة صلى الله عليه وسلم = كقتل مسلم بكافر ، وجعل من وجد عين مائة عند من فليس أسوة الغرماء .
٢ - أو إجماعاً قطعياً .
٣ - أو مايعتقده فيلزم نقضه والناقض لة حاكمة إن كان .

• **حكم قبول قول القاضي المعزول دون مستند ؟**

يقبل قول قاض معزول عدل .

• **حكم القاضي بعلمة؟**

لايحكم القاضي بعلمة ولو في غير حد .

إذا كانت الدعوى على امرأة فهل يلزمها الذهاب للمحكمة؟

إذا كانت الدعوى على غير برزة = لم تحضر فلا يأمر الحاكم بإحضارها وأمرت بالتوكيل للعذر .

إن كانت الدعوى على برزة وهي التي تبرز لقضاء حوائجها = احضرت ولا يعتبر محرماً تحضر معه .

• **مالحكم ان احضر المدعى بينة بعد حلف المدعى عليه؟**

حكم القاضي بها .

• **يحكم على الغائب مسافة القصر إذا ثبت عليه الحق .**

• **لا تصح الدعوى ولا الإنكار لها إلا من جاز التصرف .**

• **مالحكم إن كان الظاهر يؤيد أحد المدعين؟**

إن وجد ظاهر لأحدهما عمل به .

• **حكم تحمل الشهادة ؟ فرض كفاية .**

• **حكم اداء الشهادة ؟ فرض عين .**

• **حكم كتمان الشهادة؟ لا يحل .**

• **حكم كتابة الشهادة ؟ متى وجبت لزم كتابتها .**

• **حكم أخذ الأجرة على الشهادة ؟ حرام .**

• **لا يحل أن يشهد احد الايما يعلمة .**

• **حكم رجوع الشهود بعد أداء شهادتهم له حالتان .**

١ - إذا كانت الدعوى على مال فرجع شهود المال بعد الحكم لم ينقض الحكم

٢ - إذا كانت الدعوى في قود او حد فرجع الشهود بعد الحكم وقبل استيفاء لم يستوف

ووجبت دية قود على المشهود عليه للمشهود لة .

• **هل يصح الإقرار من سكران ومن اخرس بإشارة معلومة .**

لا يصح الإقرار بشئ في يد غيره او تحت ولاية غيره .

أحوال الإقرار في حال المرض

- إذا أقر في مرضة لغير وارث بشئ فكإقراره في صحته لعدم تهمة فيه.
- إذا أقر المريض بالمال لوأرثته بأن يقول : لة علي كذا أو يكون للمريض عليه دين فيقر بقبضة منة ، فلا يقبل هذا الإقرار من المريض لانة متهم فيه إلا ببينة أو إجازة.
- إن أقر المريض لامرأة بالصداق فلها مهر المثل بالزوجية لا بإقراره ؛ لأن الزوجية دلت على المهر ووجبة فأقراره إخبار بأنة لم يوفية.
- ولو أقر المريض أنه كان أبان زوجته في صحته لم يسقط إرثها بذلك إن لم تصدقة لان قوله غير مقبول عليها بمجردة.
- إن أقر المريض بمال لوأرث فصار عند الموت غير وارث بأن أقر لابن ابنة ولا ابن لة ثم حدث لة ابن لم يلزم إقراره اعتبارا لحالته لأنة كان متهما لا أن الإقرار باطل بل هو صحيح موقوف على الإجازة ؛كالوصية لوأرث.
- إن أقر المريض لغير وارث كابن ابنة مع وجود ابنة أو إعطاء شيئا صح الإقرار والإعطاء وإن صار عند الموت وارثا لعدم التهمة إذ ذاك.

الإقرار بالنكاح

- إن أقرت امرأة -ولو سفيهة- على نفسها بنكاح ولم يدع النكاح اثنان قبل إقرارها ؛ لانة حق عليها ولا تهمة فيه.
- إن كان المدعي اثنين فمفهوم كلامه لا يقبل وهو رواية.
- الأصح يصح إقرارها جزم بة في المنتهى وغيره.
- إن أقاما بينتين قدم أسبق النكاحين ؛ فإن جهل فقول ولي ؛فإن جهلة الولي فسحا.
- إن أقر وليها المجرى بالنكاح صح إقراره أو أقر بة التالي الذي أذنت لة أن يزوجه صح إقراره بة لأنة يملك عقد النكاح عليها فملك الإقرار بة كالكيل.

الإقرار بالنسب

- أن أقر إنسان بنسب صغير أو مجنون مجهول النسب أنه ابنة ثبن نسبة ولو أسقط بة وارثا معروفا ؛ لانة غير مهتم قي إقراره ؛ لأنة لا حق للوارث في الحال فإن كان المقر بة ميتا ورثة المقر

شروط الإقرار بالنسب

- إمكان صدق المقر
- أن لا ينفي بة نسبا معروفا
- إن كان المقر بة مكلفا فلا بد أيضا من تصدقة وإن ادعى إنسان على شخص مكلف بشئ فصدقة صح تصدقة وأخذ بة لحديث (لا عذر لمن أقر) والأقرار يصح بكل ماأدى معناة؛ كصدقت أو نعم أو أنا مقر بدعواك أو أنا مقر فقط.

حكم لإقرار إذا وصلة بما يغيره

- إذا وصل بإقراره ما يسقطه مثل أن يقول لة: علي ألف لاتلزمي ونحوه كلة علي ألف ألف من ثمن خمر، أو لة علي ألف مضاربة، أو وديعة تلفت، لزمة الألف لأنة أقر به وادعى منافيا ولم يثبت فلم يقبل منة.
- إن قال لة: علي ألف وقضية أو برئت منة، أو قال: كان لة علي كذاة وقضية أو أبرنته منة فيقبل قول المقر بيمينه فإذا حلف خلي سبيلة لأنة رفع ماثبته بدعوى القضاء متصلا فكان القول قوله ما لم تكن عليه بينة فيعمل بها أو يعترف بسبب الحق من عقد أو غضب أو غيرهما فلا يقبل قوله في الدفع أو البراءة إلا ببينة لاعترافه بما يوجب الحق عليه.
- إن قال لة: علي مائة ثم سكت سكوتا يمكنه الكلام فيه ثم قال: المائة معيبة أو مؤجلة لزمة مائة جيدة حالة لأن الإقرار حصل منة بالمائة مطلقا فينصرف إلى الجيد الحال وما أتى به بعد سكوتة لا يلتفت إليه لأنة يرفع به حقا لزمة.
- إن أقر بدين مؤجل بأن قال بكلام متصل: لة علي مائة مؤجلة إلى كذا فأنكر المقر لة الأجل وقال: هي حالة فقول المقر مع يمينه في تأجيله لأنة مقر بالمال بصفة التأجيل فلم يلزمة إلا كذلك.

الحكم فيمن أقر بمجمل

- قيل للمقر: فسر ما أقررت به ليتأتى الزامة به.
- فإن أبى تفسيره حبس حتى يفسره لوجوب تفسيره عليه.
- فإن فسره بحق شفعة أو فسره بأقل مال قبل تفسيره إلا أن يكذبه المقر لة ويدعي جنسا آخر أو لا يدعي شيئا فيبطل إقراره.
- وإن فسر ما أقر به مجملا بميتة أو خمر أو كلب لا يقتنى أو بما لا يتمول كقشر جوزة وحبية بر أو رد سلام أو تشميت عاطس ونحوه لم يقبل منة ذلك لمخالفة لمقتضى الظاهر.
- يقبل منة تفسيره بكل مباح نفعه لوجوب ردة أو حد قذف لأنة حق الدمى كما مر.
- وإن قال المقر: لا علم لي بما أقررت به حلف ان لم يصدق المقر لة وغرم لة أقل ما يقع عليه الاسم.
- وإن مات قبل تفسيره لم يؤخذ وارثه بشئ ولو خلف تركة لاحتمال ان يكون المقر به حد قذف.
- وإن قال لة: علي مال أو مال عظيم أو خطير أو جليل ونحوه قبل تفسيره بأقل متمول وقيل: بل ينظر إلى حال المقر من حيث غناة وفقره ويحدد عرفا.
- وإن قال إنسان عن إنسان: لة علي ألف رجع في تفسيره جنسة إلى المقر لأنة أعلم بما أرادة فإن فسره بجنس واحد من ذهب أو فضة أو غيرهما أو فسره بأجناس قبل منة ذلك لأن لفظة يحتملة وإن فسره بنحو كلاب لم يقبل لأن اللفظ لا يحتملة.
- وإن قال إنسان عن آخر: لة علي درهم أو دينار لزمة أحدهما ويرجع في تعيينه إليه لأن أو لأحد الشينين.
- وإن قال لة: درهم بل دينار لزامة.
- وإن قال المقر: لة علي تمر في جراب أو قال: لة علي سكين في قراب أو قال لة: فص في خاتم ونحوه كدابة عليها سرج أو زيت في زق فهو مقر بالأول دون الثاني.

أم الفلا

و

يناس الغلا